التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الارهاب إنموذجاً[▽]

Cross border security threats and their repercussions on national security Iraq: terrorism as a model

م.م بسمة محمد نظير احمد[(*)] A.L. Basma Mohammed Nather Ahmed

المستخلص

لا يتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين إقليمها، ففي عصر العولمة والاقليمية والتحولات السريعة والاعتماد المتبادل وما شهدته المنطقة العربية والاقليمية من تحولات سياسية ساهمت في إفراز بيئة أمنية هشة على الحدود العراقية أثرت على أمنه الوطني من خلال التهديدات المباشرة وغير المباشرة على حدوده، وما يستتبعه من تداعيات وتهديدات على الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته ، والذي قد يؤثر على علاقاته مع دول الجوار الاقليمي .

ومع تنوع طبيعة ومصادر التهديدات التي أخذت طابع اللا دولاتي وظهور فواعل من غير الدول أدت الى بروز ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة وانتقال التهديدات الأمنية من طابعها التقليدي الى طابع متجدد يؤثر على الأمن القومي للدولة .

الكلمات المفتاحية: أبعاد ، التهديدات الأمنية ، عابرة للحدود ، أمن وطني، العراق

Abstract

The security of any country cannot be achieved by simply securing its territory. The era of globalization, regionalism, rapid transfers, and interdependence along with the political transformations experienced by the Arab world and the region have all contributed to the emergence of a fragile security environment on the Iraqi border that affected Iraq's national security. Those direct and indirect threats near Iraq's borders and their impacts on Iraq's security may affect Iraq's relationships with the neighboring countries.

As the nature and sources of threats that stem from non-state actors vary, the rise of terrorism and organized crimes and the change in the nature of security threats have impacts on Iraq's national security.

[▽] تاريخ التقديم : 2023/7/15 تاريخ القبول: 2023/8/18 تاريخ النشر: 2023/9/31

[(*)] جامعة الموصل –كلية العلوم السياسية–bsmam2022@uomosul.edu.iq

keywords : security threats, national security, Iraq

المقدمة:

تتسم الحدود بأهمية كبيرة وترتبط أهميتها بجوانب عدة منها أمنية واقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، ولعل أمن الدول يبدأ في الواقع من حدودها مع بروز ظاهرة العولمة، وازدياد حركات انتقال السلع والافراد بين الدول وتشابك المصالح والعلاقات.

وفي الإطار ذاته تعد الحدود بين الدول إحدى أبرز الظواهر السياسية المتفق عليه بين الدول من خلال معاهدات واتفاقيات دولية تحدد سبل حماية حدودها ومراعاة الجانب الأمني منعاً للتهريب والتسلل المعادي المرتبط بالعمليات الارهابية ، وصونها من الاعتداءات من دول الجوار مع تفعيل الجانب الاقتصادي لزيادة الاستقرار والأمن .

وتمثل ظاهرة الارهاب إحدى الظواهر المهددة للأمن الوطني للدول كونه في الغالب يتعدى حدود الدول ويطمح للإقليمية والعالمية لتصبح منظومته عابرة للحدود ومهددة لسيادة الدول لاسيما مع انتشار نشاطها الذي يفرض على الدول ضغوطاً فيما يتعلق بتحديد الخطوط الفاصلة بين حق الدفاع عن أمن الدولة وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ، واختراق سيادتها.

أهمية البحث: تحتل مسألة أمن الحدود أهمية في تعزيز العلاقات الاقليمية والدولية لارتباطها بالإطار المكاني للدول الذي تمارس فيها الدول سيادتها ، وأحد أسباب التوتر في العلاقات بين الدول .

مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة رئيسية مفادها: ما مدى ملائمة الاستجابات الدولية عامة والعراقية خاصة على المستويات الثلاث الوطنية والاقليمية والدولية لتحقيق مواجهة فعالة لمهددات الارهاب.

وتنطلق من هذه المشكلة تساؤلات فرعية عدة أهمها :

1- كيف يمكن تعريف أمن الحدود والتهديدات الأمنية.

2- ماهي نظريات العلاقات الدولية المفسرة لأمن الحدود.

3- الى أي مدى يساهم عامل الحدود في تهديد الأمن الوطني للدول .

4- ما هي التداعيات الداخلية والدولية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود.

5- كيف يمثل الارهاب أبرز مهدد للأمن الوطني العراقي.

6- ماهي السياسات الواجب اعتمادها لحماية الامن الوطني العراقي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن الواقع العراقي الهش ساعد في زيادة التهديدات العابرة للحدود ومَثَّلَ الارهاب أبرز تلك التهديدات على الأمن الوطني .

منهجية البحث: بغية الوصول الى متطلبات البحث تم الاعتماد على منهج القوة والمصلحة الوطنية لتحليل مسببات التهديدات الحدودية والصراعات الدولية .

مع الاعتماد على المنهج الوظيفي لتوضيح وظيفة الحدود في تعزيز الأمن الوطني للدول .

اولاً: الإطار المفاهيمي والنظري

شكلت الحدود إحدى أهم المواضيع التي تشغل اهتمام الدول كجزء من استراتيجيتها لتأكيد سيادتها الوطنية والاقليمية وأمنها القومي ، وقد اختلفت التعاريف حول الحدود وأمن الحدود بين علماء السياسة والقانون فقد أكد استاذ القانون العام "علي صادق أبو الهيف" (أن لكل إقليم حوله حدود تفصله عن الدول الأخرى المحيطة به، وتعيين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عنده تبدأ سيادة الدولة صاحبة الاقليم وتنتهي سيادة غيرها) [1].

وعلى ضوء هذا التعريف فأن هنالك تعاريف ونظريات وضحت الحدود وأمنها وماهيتها الطبيعية والصناعية وسَتُوضح من خلال الآتي:

1- الإطار المفاهيمي

يعرف التهديد من الناحية اللغوية "محاولة الحاق الضرر والاذى بشيء معين بقصد الاخلال بالأمن" [2]، في حين يعرف اصطلاحياً "عمل ينشأ على الصعيد الداخلي والخارجي متعدد الفواعل والمستويات ويشترط توفر درجة من الخطورة سواء أكانت محتملة أو فعلية أو كامنة ، ويسبب فوضى أمنية نتيجة استهداف الدولة مباشرة أو الدول المباشرة لها[3].

([1]) علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، ط8 ، (الاسكندرية : دار المعارف ،1986) ، ص 365 .

([2])عكروم لندة ، تأثير التهديدات الامنية بين شمال وجنوب المتوسط،(عمان: دار ابن بطوطة،2013)، ص 30.

([3]) جارش عادل ، مقاربة حول التهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد1،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2017)، ص21.

أما في مفهوم الحدود فقد كان "فريدريك راتزل" من أوائل الجغرافيين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود ففي كتابه (الجغرافية السياسية) أكد أن نطاق الحدود هو حقيقة واقعية ، أما خط الحدود فهو تجريد لهذا النطاق وفي توضيح آخر فقد أكد أن الحدود مكان يشير الى نمو أو تقلص الدول ومدى القدرة للحفاظ على أمنها من خلال الاشارة الى قوة الدولة أو ضعفها والسعي للحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها الأقوى والأفضل والقيام بزيادة القوى العسكرية على المناطق الحدودية لحماية أمنها [1].

وأمن الحدود من منظور "دافيد دومنيك" فهو "مثلما يفضي العلم باستمرار الى المجهول فأن الحداثة التقنية تؤدِ الى قلة المناعة"؛ وهنا يقصد أن أي دولة بإمكانها أن تقلل تهديدات أمن حدودها من أي تهديد من خلال تحسين نظمها الدفاعية مع الأخذ بنظر الاعتبار التطور التكنولوجي الذي يجعل حدود أي دولة مهددة بأمنها وهو ما حدث مع الولايات المتحدة في هجمات 11/سبتمبر_ أيلول/ 2001 وهو يؤكد أن الحدود لم تعد تشكل وسيلة لحماية الدولة أمام عولمة التهديدات ولاسيما الارهاب العابر للحدود وتنامي هذه الظاهرة وتأثيرها على أمن الدولة ، وعدم استقرار الحدود نتيجة عوامل مساعدة تمثلت بتصاعد تهديدات الاطراف والحدود الرخوة في العالم عامة والمنطقة العربية خاصة ، وبروز ظاهرة السيولة الحدودية نتيجة التوترات الداخلية ، ومن ثم هنالك تداعيات فرضتها ظاهرة التهديدات الحدودية على الأمن والاقتصاد والمجتمعات ، وأخيراً دور السياسات الحكومية للتعامل مع مهددات أمن الحدود[2] .

والتهديدات الأمنية أضحت تشمل وفق تقارير الأمم المتحدة تهديدات اقتصادية واجتماعية، وصراع داخلي و دولي ، وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والارهاب والجريمة المنظمة ، ولعل ظروف العولمة الشاملة أثرت في تغير طبيعة التهديدات الأمنية وتصنيفها الى معايير عدة منها سياسية في حال غياب النظام السياسي وعدم قبوله داخلياً وخارجياً ، واقتصادية يظهر مع تأثر الدول بإفرازات العولمة الاقتصادية والازمات المالية والعقوبات الاقتصادية ، واجتماعية وثقافية تظهر مع زيادة القدرة على الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول مع تطور مسارات العولمة، وتزايد الحركات المتطرفة العابرة للحدود[3].

في الإطار ذاته أضحت التهديدات الأمنية العابرة للحدود ظاهرة مرتبطة بالانتقال من النمط التقليدي الذي يؤثر على الدول كفاعل مهدد بظهور فواعل من غير الدول أضحت سبباً في حروب العصر وفيها

([1]) فريدريك راتزل ، الجغرافية السياسية ،(ميونخ ولايبزيغ : أولدنبورغ ،1897) ، ص 538-548.

([2]) رابح زادي ، معضلة أمن الحدود والتأسيس للمركب الأمني : قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاغن ، دفاتر المتوسط، العدد6، (الجزائر: جامعة باجي مختار، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد ،2016) ، ص 66.

([3]) الياس أبو جودة ، الأمن البصري وسيادة الدول ،(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية ،2008)، ص -ص 29-34

تكون الاطراف المتحاربة غير متساوية في القوة والوسائل والتنظيم ، كما تتميز بعنصر المفاجئة والحركية غير المألوفة ، فضلاً عن الغموض وأبرزها الارهاب الذي يعد أبرز مؤثر على الأمن لأي دولة كونه يمثل تهديد وتحدي عابر للحدود[1] .

وقد طرح "باري بوزان" تصنيف التهديدات الأمنية العابرة للحدود وفقاً لتمييزه بين قطاعات الأمن المتعددة وحسب الآتي[2]:

أ- تهديدات تستهدف القطاع العسكري ويرتبط بالمساس بالقدرات العسكرية للدولة ويهدد أمنها ووحدتها وسيادتها.

ب- يرتبط بالقطاع السياسي ويرتبط بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية مستقلة.

جـ- يرتبط بالقطاع الاقتصادي ومدى قدرة الدول على تعزيز علاقاتها الدولية والوصول للموارد المالية والاسواق العالمية لزيادة قوتها.

د- يرتبط بالقطاع الاجتماعي ومدى قدرة الدول على انتاج أنماط خصوصيتها (اللغة-الثقافة-الهوية) ومنع أي تدخل وتهديد خارجي تؤثر في أنماط هويتها الوطنية.

هـ- يرتبط بالقطاع البيئي ومدى القدرة على المحافظة على المجال الحيوي والكوني لأي دولة .

والتهديدات الأمنية العابرة للحدود إما قد تكون تماثلية من حيث تشابه الفواعل وهي النوع التقليدي من التهديدات وتتمثل بالتهديدات العسكرية بين دولتين[3]، وقد تكون لا تماثلية وهي تهديدات تُبنى على الغموض وعدم تحديد العدو، وأطرافه غير متكافئة في القوة وتشكل اليوم حروب العصر وتقوم على ثلاث مستويات [4] :

- ميداني وتتميز بالسرعة والمفاجئة والغدر.

- استراتيجي عسكري ويشمل أنواع حروب العصابات والحرب الخاطفة.

- استراتيجي سياسي ويشمل الحروب ذات المُعطى الثقافي والاخلاقي والديني.

---

(1)Toni P. Fanner, Asymmetrical wafer from the perspective of humanitarian law and humanitarian action , international review of the red cross , V.87, N.875, 2005 ,P.151.

(2) احمد فريحة ، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، دفاتر السياسة والقانون، العدد14،(الجزائر: جامعة ورقلة ،2017)، ص 162.

(3) ادمام شهرزاد ، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد 1، (الجزائر: قارة وليد، قاعدة بيانات الملخصات العلمية، 2013)، ص1.

(4)Toni P. Fanner , Asymmetrical wafer from the perspective of humanitarian law and humanitarian action,Op.Cit.,p.151

وفي الإطار ذاته تعد الجريمة المنظمة أحد أبرز المهددات الأمنية للدول وتشمل كل الانشطة غير القانونية القائمة على النهب الاقتصادي وتهريب المخدرات والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي ، وتأخذ شكل منظم ومخطط لها وتلتقي مع الظاهرة الارهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً مع الاختلاف في الهدف فالإرهاب يهدف من تهديداته الوصول لغايات سياسية ويَعمد استخدام العنف ، بينما الجريمة المنظمة يهدف مروجوها تحقيق الربح المادي[1] .

كما تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية وأضحت تهدد أمن الدول مع توسع نطاقها وانتشارها سواء للدول المرسلة أو المستقبلة أو دول العبور مع وقوع بعض أعمال العنف والارهاب من قبل المهاجرين ، فضلاً عن تهديد الأمن الاجتماعي والثقافي للدول المستقلة مع توافد المهاجرين والتأثير في البناء الديمغرافي للدول[2] .

وأضحى الأمن الوطني للدول اليوم مرتبطاً بالتهديدات الأمنية العابرة للحدود والذي يعني في مفهومه العام حالة الاستقرار والأمان للدول من التهديدات الخارجية ويستلزم السيطرة التامة على مقدرات الدولة الداخلية بالتركيز على محورين أساسيين هما الدفاع والأمن ، وجاء في تعريف دائرة المعارف البريطانية "أن الأمن الوطني يقوم على حمايته من خطر القهر من قوة أجنبية" ليعتمد تحقيق الأمن على حماية الأمن الوطني بالتدابير العسكرية فقط ، في حين ركز "هنري كسنجر" في حماية الأمن الوطني على استخدام عناصر القوة المختلفة لحماية المجتمعات وحقها في البقاء انطلاقاً من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة [3]؛ وهنا كان اختلاف في تعريف الأمن الوطني بين الاتجاه التقليدي الذي ربط الأمن الوطني بمدى قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري خارجي وقد عبر عن هذا الاتجاه "أدم سميث" بالقول (مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع) وتتمثل بالاستراتيجيات العسكرية التي تعتمدها كل دولة لحماية أمنها ، في حين الاتجاه المعاصر فأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات العالمية ومفهوم العولمة ليشمل الأمن الوطني مدى قدرة الدولة حماية أمنها من المهددات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والسياسية والانسانية والثقافية والبيئية وهو ما أكده "ماكنمار" بأن الأمن الوطني تختص به جميع أجهزة الدولة دون استثناء ويشمل مختلف

([1]) عثمان علي حسن ، الارهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي ،(كردستان:مطبعة المنارة ،2016) ، 111-112.

([2])المصدر نفسه ، ص ص121-127

([3]) صالح المعايطة ، الامن الوطني بين مؤشرات التهديد التقليدية والحروب الرقمية والحشد الالكتروني ، سلسلة محاضرات الامارات 222، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2019)،ص ص 6-8.

الميادين ويتضمن ما تقوم به الدولة من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على مصالحها وكيانها من المتغيرات الداخلية والدولية [1].

ويستنتج مما سبق أن التهديدات الأمنية العابرة للحدود اختلفت مع تطورات البيئة العالمية إذ اخذت أشكال أكثر تعقيداً ، وآليات جديدة عابرة للحدود وغالباً ما تتخذ من الدول الضعيفة والفاشلة والهشة مركز لها ، وأضحت الحدود مع انشار العولمة لا تحفظ الدول من مهددات أمنها فقد انتقل مفهوم التهديد الأمني من جانبه التقليدي الى مفهوم جديد يشمل المجالات كافة، فضلاً عن تعدد صوره مما جعل الدول غير قادرة على احتواءه والتصدي له بالطرق التقليدية لكن بالاعتماد على طرق تكنولوجية للدفاع والمراقبة للحد من المخاطر الأمنية للحدود .

2- الاطار النظري

اختلفت التفسيرات التي أطلقتها نظريات العلاقات الدولية حول التهديدات الأمنية الحدودية ولقد تجلى الاهتمام **بالنظرية البنائية** كونها طرحت مجموعة كتابات عرفت "بمدرسة كوبنهاغن" وفيها انتقدت الأمن القومي مع اتساع المهددات الأمنية العابرة للحدود ، ورفضها مركزية الدولة الوطنية في العلاقات الدولية ، ومنح الاعتبار لمجموعة الفاعلين الآخرين كالقوى الاجتماعية دون الوطنية والمنظمات الدولية وتجلى اهتمام المدرسة البنائية بالقضايا الأمنية ولاسيما أمن الحدود بالاعتماد على ما قدمه عالم ما بعد الحرب الباردة من شواهد على الهوة بين الأمن والسياق القومي وظهور مهددات أمنية ذات طابع عالمي تجاوز حدود الدولة[2].

كما عدت النظرية أن التهديدات الأمنية تعتمد على النسبية وليس المطلق في ظل البنية الفوضوية إذ عَدَّ "باري بوزان" أن أمن الحدود أضحى معرض للتهديد مع تحليل الجوانب الذاتية والموضوعية لظاهرة الأمن وتحليل سلوك السياسة الخارجية للدول مع انتشار شبكات الجريمة المنظمة غير القومية ، أبعاد الحرب ضد الارهاب والهجرة غير الشرعية ؛ فالحدود هي أحد الأبنية الجوهرية للأمن مع تأكيد التفريق بين الدول القوية والضعيفة كشرط أساس لحماية الحدود ويمكن تحقيق الأمن بالتركيز على المجتمع الاقليمي أو الدولي من خلال الوقوف على مدى القدرة على ارتباط مجموعة من الدول مع بعضها

([1]) علي النميري ، الأمن والمخابرات –نظرة اسلامية، ط1 (الخرطوم: الدار السودانية للكتب ،1996)، ص12. وينظر : عبد الوهاب محمد الجبوري ، حول مفهوم الامن القومي العراقي ومرتكزاته الاستراتيجية ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\ alwatanvoice.com.

([2])David mutineer, critical security studies : in myriam dunn cavelty ,Victor mouer (eds) ,the rout ledge handbook of security studies ,(Abingdon: routledge ,2010),p.p.47-53.

بترتيبات أمنية وبلورة مفهوم(المركب الأمني) مع التأكيد أن أغلب التهديدات الأمنية الحدودية تزداد مع المسافات الحدودية القصيرة[1].

في الاطار ذاته جاءت **النظرية الواقعية** لتركز على مفهوم الأمن بمجاله الضيق من خلال الأمن العسكري وعدت أن كل دولة تبحث عن الطرق اللازمة لتقويتها داخلياً وخارجياً ولتقليل المهددات الخارجية لحدودها ؛ لذلك ينطلق الواقعيون من أن الحروب بين الدول أمر وارد مما يسبب اختراق لحدود الدول بالقوة العسكرية مما يتطلب تقوية القوة الدفاعية لحماية الأمن وعده من صلاحية الدول كونه يرتبط بأمنها القومي ، فضلاً عن أهمية اعتماد سياسة التحالفات العسكرية الدولية لتكون الدولة فاعل مركزي في السياسة الخارجية ، وحسب ما جاء في فكر والتز "أن التهديدات الأمنية العابرة للحدود تتمثل باستخدام القوة العسكرية فقط لاسيما في النظام الفوضوي"[2] .

وانطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعي للقوة داخل حدودها لتحقيق أمنها ضمن إطار الدولة ، واعتماد التفاعلات الدولية لتحقيق الأمن والحفاظ عليه من التهديدات الدولية[3] . كما فسرت الواقعية التهديدات الأمنية العابرة للحدود من خلال التطرق لظاهرة الارهاب لكن اختلف روادها في عدم القدرة على توصيف الظاهرة ، بالمقابل اتفقوا على عدم أهميتها في تهديد الأمن لأنها وان كانت عابرة للحدود لكن الارهاب لا يستطيع تغيير بنية النظام الدولي وهو ما عبر عنه " كينث والتز" أن الجماعات الارهابية ليست لها القدرة على تغيير بنية النظام الدولي وتوازن القوى وهي ليست بمقام تهديد الأمن بشكل فعلي[4].

([1]) توفيق بوستي ، مدرسة كوبنهاغن : نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الاتي :https\\: www.eipss.eg.org.

([2]) صباح بالة ، النظرية الواقعية في الدراسات الامنية ، الموسوعة السياسية ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https\\: www.political-encylopedia.org.

([3])Michael Josepn Smith ,Realist thought from weber to Kissinger ,(batom rouge ,jouisiona :state university press,1986),p.p.12-18.

([4]) كينث والتز ، استمرارية السياسة الدولية ، في : كين بوث ، تيم ديوان ، عوالم متصادمة : الارهاب ومستقبل النظام الدولي ، تر: صلاح عبد الحق ، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2005) ، ص 458 .

وقد اتفق "جون ميرشايمر" مع والتز حول أن الواقعية لا تهتم بظاهرة الارهاب كأحد مهددات الأمن العابر للحدود ولا تركز على الجهات الفاعلة عبر الوطنية ؛ لأن النظرية تبحث عن سلوك الدول كونها محرك أساس للنظام الدولي ولا يوجد مكان للفاعلين غير التابعين للدول[1].

ويستنتج مما سبق أن تفسير النظريات حول التهديدات الأمنية العابرة للحدود يركز على مدى قدرة الدول على حماية حدودها كما في النظرية البنائية من خلال اعتماد سياسة التحالفات السياسية والأمنية بين مجموعة الدول الحدودية لحماية أمنها من ظواهر الارهاب والجريمة المنظمة .

بينما ركزت الواقعية على أن التهديدات الأمنية العابرة للحدود لا تأتي من خلال الارهاب أو الجريمة المنظمة إذ لا يوجد فواعل لا دولاتية مهددة للأمن بل التهديدات تتأتى من الدول باستخدام القوة العسكرية وأن ظاهرة الارهاب ماهي الا وسيلة لغاية تعتمدها الدول لشن حروبها على دول اخرى واختراق حدودها بحجة الحرب ضد الارهاب وهي السياسة المعتمدة لدى الولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً: التداعيات الداخلية والخارجية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود

مع انتشار العولمة اختلفت مظاهر التهديدات الأمنية العابرة للحدود على الأمن الوطني من ناحية والسلم والأمن الدوليين ، ولعل ظاهرة الارهاب هي أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجه الدول وتستهدف أمنها واستقرارها داخلياً والذي لا تقتصر تداعياته على القتال والدمار بل يهدد أمن الدول وكيانها السياسي لاسيما اذا كان غايته تحقيق أهداف سياسية وأمنية[2].

وفي الإطار ذاته يهدد الارهاب الأمن والسلم الدوليين لاسيما مع بروز ظاهرة استخدام الحرب كوسيلة لمحاربته مما عرض السلام العالمي واستقرار المجتمعات للخطر[3] ،وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم تداعيات التهديدات الأمنية العابرة للحدود وفق الآتي:

1- تداعيات داخلية

اختلفت التهديدات الأمنية من ناحية مدى تأثيرها في الدولة داخلياً لاسيما مع تزايد المشكلات والازمات السياسية في العديد من البلدان العربية مثل الاستبداد بالحكم وانعدام الديمقراطية وضعف

([1])Ibtissom Klait ,Realism explains theris of ISIS and the response of the two super powr :The United Staateand Russia despite their rivalry over Syria,(master thesis, Lebanonse: American university ,2016),p.14.

([2]) عبد الحفيظ عبدالله المالكي ، نحو مجتمع آمن فكريا : دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الامن الفكري ، ط1، (الرياض : مطابع الحميض ،2010) ، ص 291.

([3]) مصطفى محمد موسى ، التكدس السكاني العشوائي والارهاب ،ط1، (الرياض : جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2010) ، ص 79.

المشاركة السياسية والتي سمحت بانتشار أفكار متطرفة داخلياً ومدعومة خارجياً كوسيلة للتعبير وتحقيق الغايات[1] .

وتؤثر أغلب التهديدات الأمنية على الاستقرار السياسي من حيث القدرة على إضعاف الكيانات السياسية وتعرضها لخطر التفكيك واندلاع الحروب الاهلية وبروز ظاهرة الدعم الخارجي للإرهاب بهدف تحقيق أهداف سياسية واقتصادية داخل الدولة[2]. بالمقابل أضحت الجريمة المنظمة مرتبطة بظاهرة الارهاب من ناحية تداعياتها على الدولة داخلياً إذ كلاهما يقومان على أساس تنظيم مؤسسي ثابت له بناءه ومستوياته للقيادة وقاعدة للتنفيذ ومهام وأدوار ثابتة ، لكن الاختلاف يكمن في أن الارهاب يهدف تحقيق غايات سياسية داخل الدولة القادم اليها ، بينما يهدف مرتكبي الجريمة المنظمة تحقيق أهداف اقتصادية بطرق غير شرعية[3].

ومن أبرز التهديدات الأمنية التي تفرضها تلك التنظيمات الارهابية على الدولة هو الاختراق الأمني للأجهزة الادارية من قبل أعضاء الجريمة المنظمة وعدم الاستقرار السياسي لاسيما التنظيم الارهابي الذي يؤدي لفقدان الثبات في مؤسسات الدولة ، وإحداث تغييرات في البنية السياسية لنظام الحكم في حال فرض السيطرة التامة ، وتهديد اللُحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي ، فضلاً عن استنزاف موارد البلد[4].

كما يعمد الارهاب التأثير في سياسة الدولة من خلال تقويض شرعية النظام السياسي وهيبة الدولة ومؤسساتها السياسية والعسكرية وادخال الدولة بحروب غير تقليدية باستهداف الاجهزة العسكرية والتجمعات البشرية ، وضرب اقتصاد الدولة واثارة النزاعات القبلية والمذهبية، وتجنيد المواطنين وبما يسبب إرباك في السياسات العامة للدولة[5]. ولعل العراق يمثل خير مثال على التهديدات الأمنية التي شهدها مع انتشار ظاهرة الارهاب العابر للحدود عام 2014 بعد توغله من الاراضي السورية ، وكان

([1]) فكرت نامق العاني ، الارهاب والسلوك الارهابي : المدخلات والعلاج ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد 17، العدد 1،(بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ،2009) ، ص 39.

([2]) عادل عامر ، الارهاب واثاره الاقتصادية ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.diwanalrab.com .

([3]) علاء عبد الحسن جبر السيلاوي ، الجريمة المنظمة واثرها في انتشار الفساد الاداري ، مجلة الكوفة ، العدد 2، (الكوفة: جامعة الكوفة، كلية القانون ، 2009)، ص 226.

([4]) تميم ظاهر الجادر ، الجريمة الارهابية : دوافعها وسبل الوقاية منها ، المجلة السياسية والدولية، العدد 4، السنة الاولى ،(بغداد: الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ،2006) ، ص 98 .

([5]) عبدالله البريدي ، السلفية الشيعية والسنية :بحث في تأثيراتها على الاندماج الاجتماعي ،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2014)،ص67.

هدفه إحكام السيطرة على المناطق السنية ، وإقامة دولة اسلامية أُطلق عليها (الدولة الاسلامية في سوريا والعراق) [1].

واليوم ومع التطور الالكتروني أصبح الاختراق الأمني أكثر سهولة إذ لم يعد الارهاب مرتبط بالتنظيمات والاشخاص بل أضحى مصطلح الارهاب الالكتروني العابر للحدود احدى صور التهديدات الأمنية التي تستهدف شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) واختراق أنظمة الدولة واجبارها على تحقيق أهداف سياسية واجتماعية لهم مما يهدد الأمن القومي في العديد من الدول لاسيما العراق وسوريا وليبيا[2].

2- التداعيات الدولية

تعد مشاكل الحدود من أخطر المشكلات التي تهدد الأمن القومي الوطني في العديد من الدول كونها تؤدي الى نزاعات وحروب واختراق سيادة وطنية وهي ظاهرة دولية تؤثر على العلاقات الدولية وأمنها القومي[3].

وأكدت العديد من الدراسات في مجال السياسات الأمنية أن أغلب التهديدات الأمنية العابرة للحدود تؤثر على الأمن والسلم الدوليين وترتبط بالدولة الفاشلة والتي تشمل الارهاب وانتشار الاسلحة النووية والجريمة الدولية والامراض والاوبئة ، فضلاً عن التدهور البيئي وأمن الطاقة ولعل إثارة قضية مصطلح الدولة الفاشلة وتهديدها الأمني العابر للحدود ظهر بعد أحداث 11/سبتمبر-ايلول 2001 كون أن هذه الدول لا تملك السيطرة على حدودها مما تؤدي الى إحداث تهديد مباشر على الأمن والاستقرار الدولي لاسيما في حال وجود صراع داخلي وانتشاره عبر الحدود مع وجود فاعلين من غير الدول ذات قوة تأثير في بنية الصراع ونشره خارج الدولة[4].

فعامل الحدود أحد مهددات الأمن الوطني لاسيما في الدول العربية وينتج عنه نزاعات وحروب مع عدم القدرة على الاتفاق حول الحدود الاقليمية والتي انتشرت بشكل كبير في القرن العشرين وكان من أثارها انتهاك سيادة الدولة وتهديد أمنها الوطني ، ففي العراق كانت النزاعات الحدودية أحد اسباب زعزعة

([1]) نصيف جاسم حمدان ، داعش وحرب العقول ،(بيروت : دار الكتب العالمية ، 2016) ، ص79.

([2]) بيتر غراموسكي ، جرائم الحاسب الالي : الابعاد العالمية في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي (شبكات الانترنت وتأثيراتها الاجتماعية والامنية ،ط1،(ابوظبي: مركز البحوث والدراسات الامنية ،2006) ، ص 338.

([3]) اسماعيل محمد علي ، هل من مؤامرة وراء خلافات الحدود العربية ،"مقال" ،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.ependentarabia.com.

([4]) رنا أبو عمرة ، امريكا والدولة الفاشلة ، ط1، ،(القاهرة: دار ميريت ،2014) ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https\\www.book.,oogle.iq .

الاستقرار والأمن فيه فضلاً عن انتهاك سيادته والحروب الاقليمية كالنزاعات الحدودية العراقية –الكويتية ، والعراقية –الايرانية[1].

ومثلت قضية أمن الحدود في القارة الافريقية إحدى أهم أسباب تهديد أمنها مما جعلها تحظى بقدر كبير من الاهتمام على المستوى الدولي بإصدار منتدى ميونخ للأمن عام 2019 بيان حمل عنوان(الأمن العابر للحدود) يؤكد فيه أن أبرز التهديدات الأمنية العابرة للحدود في القارة الافريقية هي انتشار ظاهرة الارهاب الى خارج القارة ، فضلاً عن زيادة التدفقات الخارجية غير المشروعة للأسلحة في داخل القارة مما أثر على أمنها واستقرارها وجعلها بؤرة للصراع المسلح من قبل فصائل مسلحة عدة ، الأمر الذي انعكس سلباً على زيادة الهجرة غير الشرعية مع عدم قدرة الدول في القارة حماية أمنها الداخلي وحدودها من التهديدات الأمنية الخارجية [2].

وجدير بالذكر أن التداعيات الدولية المرتبطة بالتهديدات الأمنية الحدودية يعود بالأساس الى وجود عوامل داخلية في بعض الدول ولعل أهمها ضعف مؤسسات الادارة العامة وأجهزة الحكم وعدم القدرة على حماية حدودها من تصدير الخلافات الداخلية الى بقية الدول وهي ظاهرة تتمثل في بروز ظاهرة الصراع الاثني داخل الدولة وأحد أبرز مهددات الأمن الدولي والذي يتطلب تدخل دولي لمعالجة التوترات الاثنية الداخلية ودرء خطر الجماعات المتطرفة العابرة للحدود ، والذي يؤدي بالمقابل بروز مهددات اخرى تتمثل في تعزيز أدوار قوى فاعلة خارج إطار سيطرة الدولة تهدد الأمن الدولي[3] .

ومن أبرز التداعيات الدولية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود ظاهرة الارهاب الدولي الذي اكتسب بعداً جديداً مع انتشار العولمة من حيث الاتساع والتأثير ، وأصبح سلاحاً بيد الافراد والمنظمات والكيانات والدول لاسيما أنها تستخدمه بديل للحروب التقليدية نتيجة للتوازن النووي والقدرة التدميرية للأسلحة الحربية لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية دون الاهتمام بمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية وهو ما يؤدي تهديد للأمن والسلم الدوليين ، وتأزم العلاقات الدولية ، ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

([1]) هشام محمود الاقداحي ، تحديات الامن القومي المعاصر ،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة ،2009) ،ص 42 .

([2])احمد امل ، مهددات أمن الحدود في افريقيا : المظاهر والاسباب وسياسات الاستجابة ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،العدد13، (القاهرة: جامعة القاهرة ،كلية الدراسات الافريقية العليا ،2022)، ص– ص 289–293.

([3]) بشير زين العابدين ، ادارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول ،ط1(المملكة المتحدة : مركز شارك ، 2020) ، ص219 .

وانتهاك سيادتها ولو كان بالقوة أدت الى ابراز ظاهرة الفوضى العالمية ، وانقلاب أمني عالمي ، فضلاً عن بروز ظاهرة الاستعمار بحجة القضاء على تلك التهديدات الأمنية وحفظ الأمن والسلم الدوليين [1].

وقد مثلت الدولة الاسلامية (تنظيم داعش الارهابي) تهديد عالمي على أمن الدول وعدته أبرز تهديد للأمن والسلم الدوليين مع قيامه بشن هجمات في امريكا الشمالية واوربا الغربية واستراليا واتساع نطاق بلدان المنشأ للمقاتلين الاجانب المنظمين للتنظيم والمقدرة أعدادهم تقريباً بين (30000–40000) الف مقاتل ومن(145) بلد وأضحى خطرهم لا يهدد الأمن الداخلي للدول بل يتعداه الى الأمن الدولي وان كان حسب رأي خبراء في مكتب التحقيقات الفيدرالي ان التهديد العالمي للإرهاب يتطلب الاهتمام بالأمن الداخلي من حيث الموارد والانتباه لكونه منطلق لزياده تداعيات الخطر الدولي له والتركيز في اعتماد استراتيجيات دولية في التركيز على العراق والشام للحد من الخطر الدولي للإرهاب العابر للحدود وبدعم أمريكي[2].

ويستنتج مما سبق أن تداعيات التهديدات الداخلية الأمنية أسهمت في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والفساد السياسي والاداري مع اعتماد أغلب التنظيمات على أموال الدولة والسيطرة عليها وتلقي الدعم من داخل وخارج الدولة وهو أسهم بالمقابل هجرة رؤوس الاموال الوطنية والعقول العلمية.

في حين التداعيات الخارجية لظاهرة التهديدات الأمنية العابرة للحدود تتعدد أشكالها مع اختلاف أهدافها واساليبها ، وتؤثر على عدم الاستقرار مع زيادة فرص انتشار الارهاب الدولي والجريمة المنظمة خارج الدولة ، مع زيادة التوترات الدولية والنزاعات الحدودية وقطع العلاقات الدولية ، وزيادة فرص التدخلات الدولية والحروب بحجة محاربة الارهاب لاسيما أن الحدود تعد أهم محاور الأمن الوطني والقومي والدولي.

ثالثاً: مهددات الأمن الوطني العراقي العابرة للحدود

برزت تهديدات عدة واجهها الأمن الوطني العراقي وأثرت في استقراره وتعزيز أمنه وعلى رأسها الارهاب والذي عُدَّ العراق حسب مؤشر الارهاب العالمي لعام 2022 الصادر من معهد العلوم الاقتصادية والسلم السويدي أكثر الدول تضرراً في أمنه الوطني مع وجود حوافز لانتشار الارهاب منها

([1]) حمدان رمضان محمد ، الارهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي : دراسة تحليلية من منظور جماعي ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد 11،العدد 1،(الموصل: جامعة الموصل، كلية التربية الاساسية ،) ص ص 284–285.

([2]) لين إي .دافيس، جيفري مارتيني، كيم كراجين، استراتيجية لمكافحة الدولة الاسلامية في العراق والشام_كتهديد عبر اقليمي : منظور تحليلي ،(كاليفورنيا: مؤسسة راند،2017)،ص ص 9–10.

عدم ضبط الحدود مع دول الجوار الاقليمي وانتقال الجماعات الارهابية منها الى العراق لزعزعة أمن العراق لاسيما إن العراق يفتقر للعمق الاستراتيجي والجغرافي وكثرة الدول المجاورة له سبب في الدخول في التنافس والصراعات والحروب وزيادة التهديدات المؤثرة في أمنه الوطني ، ويمكن تحديد هذه المهددات وفق الآتي :

1- الجريمة المنظمة

يدخل في إطار الجريمة المنظمة الانشطة التي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة وتمثل شبكات اجرامية تعمل بشكل مستقل عن الدولة وتنطوي في الغالب على العلاقة بين الدول بالتنسيق بين مجاميع متنوعة من الجهات الفاعلة قد تكون دولة أو منظمات خاصة أو أفراد ولا تتدخل الحكومات الوطنية بشكل مباشرة فيها كونها تعبر حدودها وهدفها الاساس يقوم على تشييع الفساد وممارسة العنف وتحقيق الربح[1] .

والعراق بعد عام 2003 أضحى تحت تهديد الجريمة المنظمة لاسيما مع انهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة القانون وقلة الوعي الثقافي والاجتماعي مما أسهم في تشكيل هذه الجماعات والتنظيمات على أسس ومصالح شخصية ومنفعية واستغلالها ظروف العراق للقيام بعمليات الهدم والتخريب وزعزعة الاستقرار وتعقيد عمليات الاعمار وتهريب النفط والاتجار بالأسلحة وبالبشر وتهريب القطع الاثرية ومما لاشك فيه كان لوجود الاحتلال دور بارز في بروز الجريمة المنظمة وانتشار نشاطاتها [2].

ويبرز أثر الجريمة المنظمة على الأمن الوطني العراقي من خلال تحويل العراق لبيئة حاضنة للجريمة المنظمة المحلية وفتح الباب أمام الجريمة الدولية للدخول الى العراق ، وانتشار الجماعات الارهابية كون الجريمة المنظمة مرتبطة بالإرهاب لاسيما إن العراق حسب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2021 احتل المرتبة الثامنة عالميا بدرجة (7.5) وهو يعد مؤشراً خطير على الأمن ومهدد للاستقرار والتنمية والسلام[3].

2- الهجرة غير الشرعية

([1])Yuliya G. Zabyelina ,the state and transnational organized crime: a case study analysis of criminal opportunities in the Russian federation and the united states ,(adissertion submitted to the school of international studies ,university of Trento,2013),p.39.

([2])ريسان عزيز داخل ، الجريمة المنظمة والفساد في العراق ، مجلة كلية الآداب ،العدد89 ،(جامعة بغداد، كلية الاداب ،2009)،ص ص 500-501.

([3]) باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021 ،(بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2021)،ص15.

مع ظهور الدولة والحدود السياسية والجغرافية اتخذت الدول تدابير لتقنين الهجرة ضمن قوانين وانظمة خاصة بها لما لهذه الظاهرة من أبعاد خطيرة على أمنها الوطني ؛ مما تطلب تكثيف الجهود واتخاذ التدابير والدخول في اتفاقيات لإيجاد حلول لهذه الظاهرة لكنها حلول جزئية غير فعالة [1].

وانعكس بروز الظاهرة على واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع استنزاف الموارد البشرية وإضعاف البنية العامة للدولة وصعوبة إمكانية مواجهة المعوقات التي تهدد الأمن الوطني من ناحية فقدان الايدي العاملة لاسيما من فئة الشباب الذين يعدون قوة الدولة ، كما سيؤدي الى مناهضة الدولة ونظامها السياسي واستغلال المهاجرين من قبل الجماعات الارهابية وجماعة الاتجار بالبشر الذين يشكلون تهديداً حقيقياً للدولة والمجتمع سواء في وقت السلم وتفاقمه في وقت الازمات وما بعدها [2] .

في الإطار ذاته أسهمت الهجرة غير الشرعية العراقي في زعزعة الأمن الوطني عبر زيادة ارتباط شبكات المهربين بالإرهابين والتواطؤ في ادخال المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يحملون هويات اثبات الشخصية الراغبين الانضمام للشبكات الارهابية وتهريب السلاح لدعم الجماعات الارهابية مما يصعب التعرف على مرتكب العمل الارهابي وهو ما يؤدي الى زيادة الاخلال بالأمن العراقي[3] .

3- التدخلات الاقليمية

أثرت التدخلات الاقليمية على الأمن الوطني العراقي إذ عمدت أغلب دول الجوار الاقليمي استغلال حالة الفوضى بعد عام 2003 التدخل في الشأن العراقي وزيادة الصراعات الداخلية والفوضى وغذت عدم الاستقرار السياسي والأمني ؛ فعمدت ايران ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في العراق ومنع قيام نظام سياسي معاد لها لتحقق أهدافها ومصالحها في القائمة على إبراز نفسها كقوة فاعلة اقليمية ، وجعل العراق ساحة لحربها مع الولايات المتحدة بالقوة العسكرية المجندة في العراق ، والحصول على منافع اقتصادية في العراق في ظل فرض العقوبات الاقتصادية عليها [4].

([1]) عمر يحيى احمد ، الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي ،(السودان: جامعة الزعيم الازهري ،كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ،2015)،ص5.

([2]) مجاهد عبدالله خميس ، اثر التدخل الخارجي على الاستقرار السياسي في الدول العربية : دراسة حالة ليبيا ، (اطروحة دكتوراه غير منشورة ، السودان: جامعة الزعيم الازهري ،2019)، ص 327.

([3]) ناجي عبد النور ، الابعاد العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي ،مداخلة في الملتقى الوطني المقام في جامعة قسنطينة ،(الجزائر: جامعة قسنطينة ،2008)، ص 121

([4]) محمد كامل محمد الربيعي ،مستقبل العلاقات العراقية –الايرانية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد10،(الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ،2007)،ص 68.

كما عُدَّت التدخلات التركية سبباً في زعزعة الأمن الوطني العراقي من خلال استخدامها ورقة ضغط حماية التركمان في العراق وتجديد مطالبها بالحق التاريخي في الموصل وكركوك اللتان أصبحتا ضمن الحدود العراقية بموجب قرار عصبة الامم عام 1925 نتيجة ضغوط بريطانية، فضلاً عن تدخلاتها في رفض قيام الدولة الكوردية شمال العراق خشية مطالبتها من قبل أكراد تركيا الانفصال عنها ومحاولة منع اعطاءهم نفوذ سياسي على حساب المكون التركماني مع اعتماد استراتيجية تحقيق التوازن في العلاقات بين المركز والاقليم لحماية مصالحها[1].

كما عمدت السعودية إبراز نفسها كقوة مؤثرة في العراق في إطار دعم القوى السياسية السنية وإضعاف الدور الايراني واستمرت في سياستها القائمة على جعل العراق منطقة للصراع مع ايران في ظل اتهامها في دعم الارهاب والجماعات المعادية للحكومة ومحاولتها جعل العراق ساحة لحرب اقليمية سعودية –ايرانية ، وعدم دعم الحكومات العراقية المشكلة بعد عام 2003 لاسيما حكومة "نوري المالكي" واسهامها في تأجيج الصراعات في المحافظات السنية لتحدي حكومة المالكي ، واستمرت في سياستها السلبية حتى عام 2015 وعمدت اعتماد سياسة احتواء النفوذ الايراني من خلال سياسة التوازن والانفتاح واستغلال حاجة العراق لأموال الخليج لإعادة الاعمار بعد داعش الارهابي في زيادة المقاربة للعراق لكن في اطار جديد للصراع مع ايران داخل العراق من خلال الاقتصاد والدبلوماسية [2].

ويتضح ما سبق إن على اختلاف مهددات الأمن الوطني العراقي لكنها مرتبطة ارتباط وثيق بالإرهاب سواء أكان بقيامه بعمليات تخل بالأمن الوطني أو زيادة التنظيمات الفرعية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإرهاب كتهريب المهاجرين أو الاسلحة ، فضلاً عن دول دور الجوار الاقليمي في تغذية الارهاب لإبقاء الوضع السياسي والأمني داخل العراق غير مستقر ليصب في مصلحتها وتحقيق اهدافها في منطقة الشرق الاوسط عامة والعراق خاصة .

رابعاً: تداعيات الارهاب على الأمن الوطني العراقي وسياسات العراق الحدودية

شكل عام2014 منعطفاً في مواجهة الجماعات الارهابية المهددة للأمن الوطني العراقي مع غياب الاستراتيجية العسكرية والامنية لحماية الحدود في ضل ضعف المؤسسة العسكرية والامنية وعدم الاستقرار

([1])كريم صيوان، العلاقات العراقية التركية : رؤية في امكانية التعاون واحتمالات الصراع، في : العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى ،سلسلة كتب المستقبل العربي ،العدد 60 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008)،ص350.

([2]) حسام مطر ، سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق :الدوافع والمرتكزات ، سلسلة دراسات وتقارير ، العدد 16 ، الطبعة الاولى ، (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ،2019)،ص –ص 5–7 .

السياسي ، والفساد الاداري والسياسي ، مع وجود دعم خارجي للإرهاب لضرب الأمن الوطني وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات ومركزاً للإرهاب وبناءً على ذلك قُسم المحور وفق الآتي:

1- تداعيات الارهاب على الأمن الوطني العراقي

أكد المشرع العراقي موضع الارهاب كونه أحد أهم العناصر المهددة للأمن الوطني في العديد من المواد القانونية ؛ فقد ورد في المادة (2/200) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات أو الحبس كل من حبذ أو روج أياً من المذاهب التي ترمي تغيير المبادئ الاساسية أو النظم الاساسية الاجتماعية أو تسويد طبقة اجتماعية على غيرها متى كان استعمال القوة أو الارهاب ملحوظاً في ذلك" [1]، كما جاء في المادة(365) "يعاقب بالحبس أو الغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين من اعتدى أو شرع الاعتداء على حق الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة باستعمال القوة أو الارهاب أو التهديد أو اي وسيلة غير مشروعة "[2] ، في حين لم تؤكد المادة (21/فق أ_5) من قانون العقوبات العراقي تعداد الجرائم الارهابية غير السياسية ولو ارتكبت بباعث سياسي ولم تذكر امثلة تطبيقية لها وبالتالي لم يحدد المشرع كيفية تجريم الارهاب بوصفه جريمة مستقلة قائمة بذاتها كالخطف التخريب والابتزاز وغيرها[3].

بدأت بوادر الارهاب تظهر في العراق بشكل واضح بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بحجة محاربة الوجود الامريكي والدولة العراقية، وتركزت تحركاته في التحرك بمسارات مختلفة مستغل الخلل وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والديني لإحداث تأثير ملحوظ في الأمن الوطني للعراق والتحرك بالاتجاه السياسي في إطار ديني لبيان العجز للحكومة العراقية وعدم القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار للمواطن وبدأت تتوافد الجماعات الارهابية عبر الحدود من الدول المجاورة وتشكيل جماعات في البدء أُطلق عليها جماعة التوحيد والجهاد وانظمت اليها (12) جماعة من مختلف الدول وشكلت أساس لتنظيم القاعدة في العراق والتي كان لها تداعيات سلبية سياسية واقتصادية ودينية ومجتمعية وأمنية على العراق [4].

([1]) قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 ، الكتاب الثاني :الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ،الباب الاول :الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي المحتوى22،المادة 200،ص 38.

([2]) المصدر نفسه ، الفصل السادس: الجرائم الماسة بسير العمل ، ص66.

([3]) المصدر نفسه ،الفصل الثاني: نطاق تطبيق العقوبات ، ص5.

([4]) سند وليد سعيد ، اثر الارهاب على الامن الوطني العراقي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 7 ،العدد 2 ،(بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية القانون والسياسة ،2018)، ص ص 282-283 .

وأضحى الأمن الوطني العراقي يعاني من عدم قدرة الحكومة بعد عام 2003 صياغة استراتيجيات لضمان الأمن الوطني وحمايته من الارهاب العابر للحدود لاسيما انه بقي أكثر تأثراً للمتغيرات الاقليمية والدولية وهو ما أشار اليه بعض المحللين للشأن العراقي إن العراق بعد الاحتلال افتقد القدرة على بناء مدركاتهم الأمنية بشكل مستقل عن المحيط الخارجي؛ لذلك عُد الارهاب المتغير الاكثر فعالية في استنزاف الامكانات العراقية في إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع والدخول في حرب استنزاف للموارد في الحرب ضد الارهاب في مرحلة كان العراق بحاجة لصياغة استراتيجياته ورؤاه حول بناء عراق موحد محافظاً فيه على وحدة أمنه الوطني مما جعل العراق من جهة ساحة للتدخلات الخارجية بحجة مكافحة الارهاب ، ودخل العراق تحدي مجتمعي وأمني لمكافحة الارهاب وأعطيت لها الاولوية لحماية الأمن الوطني لاسيما بعد سيطرة عناصر داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية من جهة اخرى[1].

وهو ما دفع المشرع العراقي صياغة قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لسنة 2005 (م/1) من قانون الارهاب بأنه "كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرد أ مجموعة افراد أو مؤسسات رسمية و غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية" ، كما ضمن المشرع في (م/3) الافعال التي تعد جرائم تهدد الأمن الوطني والوحدة الوطنية ويعمل على إضعاف قوة الدولة وضرب مؤسساتها وسفراتها ومطارها وحدودها باستخدام العنف والقوة أو التصادم مع قوات الدولة المسلحة من شأنه يشجع الارهاب ويزعزع الأمن الوطني[2] ، لكن ما أُوخذ على هذا القانون أنه لم يعالج كل صور النشاطات الارهابية وخالياً من القواعد الاجرائية التي تحدد كيفية محاسبة الارهابيين مع وجود خلل في عمل السلطة القضائية وقصور ادائها لإدارة ملف الارهاب من ناحية الكوادر البشرية والعلمية مما فتح المجال لأن تكون أغلب النشاطات الارهابية تمارس بشكل غير مباشر وبالتالي التنصل من أحكام القانون[3] .

([1]) منعم صاحي العمار، شيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب "دراسة في اشكالية الادارة"، مجلة دراسات دولية ،_العدد 61 ،(بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، 2015)،ص –ص 38–40.

([2]) عدي سليمان علي ، مازن ليلو راضي، مفهوم الارهاب في القانون الداخلي والدولي ، بحث ملقى في المؤتمر الدولي للإرهاب في العصر الرقمي ،(الاردن: جامعة الحسين بن طلال ،2008).

([3]) ابراهيم خليل العلاف ،الولايات المتحدة الامريكية ومحاولة أقلمة او تدويل قضية الأمن في العراق ،(جامعة الموصل ، مركز دراسات اقليمية ،2005)، ص ص 1–2.

وبرزت تداعيات الارهاب على الأمن الوطني العراقي من خلال الآتي[1] :

أ- إحداث حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي وايقاف عملية التنمية الاقتصادية .

ب- اختلال الأمن والتأثير في وعي الافراد وعقائدهم عن الدين والوطن مستغلين حالة التخبط الاجتماعي والسياسي والعسكري بعد حل الاجهزة الأمنية من قبل الحاكم العسكري الامريكي "بول بريمر" بعد2003 .

ج- السيطرة على موارد العراق الاقتصادية والتحكم بها لتحقيق مصالح الجماعات الارهابية في العراق .

د- الهيمنة على المناطق السنية وانشاء تحالفات مع بعض القبائل والعشائر العراقية.

خامساً- إحداث فجوة في المؤسسة العسكرية مع غياب الاستراتيجية العسكرية للجيش العراقي الفتي النشأة والذي ادى الى وهن عقيدة في هذه المؤسسة وافرادها ، والتأثير في زيادة الوجود الارهابي في العراق بعد عام 2014 .

هـ- إضعاف السلطة التنفيذية وبروز ظاهرة المحاصصة الطائفية وتشكيل القيادات السياسية بعيداً عن الهوية الوطنية مما أبرز حالة من التخبط السياسي في عدم القدرة على مواجهة الارهاب مما كلف العراق السيطرة على موارده الاقتصادية وإحكام السيطرة على مدينة الموصل لمدة ثلاث سنوات.

و- أضحى الأمن الوطني العراقي معرض للتهديد الارهابي الذي بدأ بالتخطيط لتوسيع السيطرة الى مناطق اخرى مستغلين حالة الفساد السياسي والاداري والمالي لاسيما في المؤسسة الامنية والعسكرية، والخلافات السياسية بين القوى السياسية وهو ما ادى الى بروز ظاهرة التهجير القسري لبعض الطوائف والاديان للمناطق التي سيطر عليها داعش الارهابي ، زيادة عدد القتلى في صفوف المواطنين والاجهزة الامنية.

ز- التدخلات الخارجية من دول الجوار الاقليمي للمشاركة في عمليات التحرير تحقيقاً لمصالحها داخل العراق وحماية اقلياتها سواء بالدعم المالي أو بالتدريب مما أدى لتنوع القوى الموجودة داخل العراق وهو يعد اكبر تهديد للأمن الوطني من خلال الاختراق الاستخباراتي لأجهزة الدولة الامنية والعسكرية .

فالعراق بحكم موقعه الاستراتيجي جعله عرضة لخطر الارهاب بشكل إذ يبلغ عدد دور الجوار ستة دول والتي زادت من أعباء العراق في حماية أمنه في إطار مدى قدرته على ادارة شؤونه مع دول الجوار

([1]) احمد فكاك البدراني ، الارهاب وتحدي الامن الوطني العراقي بعد احداث الموصل 2014 ، مجلة جيل حقوق الانسان، المجلد 4 العدد 23 (لبنان: مركز جيل البحث العلمي،2017)،ص-ص 89-96 .

وضبط حدوده البرية التي يبلغ طولها نحو (3631) من تسلل الجماعات الارهابية ، مع قلة الوعي الدفاعي وعدد القوات المنوط بها إدارة هذه الحدود وحمايتها، وانكشاف المجال البري أمام دول الجوار الاقليمي والتي عدت خطر يهدد أمن العراق[1].

وفي الاطار ذاته لم تعد تداعيات الارهاب على الأمن الوطني العراق قائمة على أرض الواقع فقط بل أضحت التهديدات قائمة على الفضاء الالكتروني السيبراني واستخدامه من قِبل الجماعات الارهابية لتطبيق استراتيجياتها وضمان التواصل بين عناصرها وزيادة أعداد مجنديها وهو يشكل خطراً على الأمن الوطني العراقي كونه يسهم في نقل الاحداث والفيديوهات من العراق الى بقية دول العالم وبالعكس ، وصناعة محتويات خاصة بكيفية صناعة المتفجرات واستهداف المواقع ونشر خطب تدعو لنصرة الدين والجهاد في سبيل الله وهو كان سبباً رئيسياً في نجاح داعش الارهابي في تجنيد الالاف الشباب والسيطرة على أراضي العراق وتهديد أمنه واستقراره[2].

فَعُدَّ الفضاء السيبراني وسيلة مهمة للتنظيمات الارهابية نظراً لما يتيحه من وسائل اتصال وشبكات المعلومات وامكانيات تقنية سهلت العمليات الارهابية في العراق بفضل التقنيات التي أسهمت في دقة الضربات الارهابية وسرعة تنفيذها وضرب البنى التحية لشبكات المعلومات الالكترونية الحكومية ومؤسساتها الامنية والاقتصادية ، بل أولى التنظيم اهتمام كبير في الفضاء السيبراني لنشر الافكار المتطرفة بين افراد المجتمع لاسيما فئة الشباب وعده أهم اركان السيطرة على العراق من خلال فتح وانشاء المواقع الالكترونية وبث منشورات ذات الطابع العسكري والعمليات الميدانية ، فضلاً عن نشر ايدولوجيتهم وافكارهم حول الدين والدولة[3] .

وفي حرب داعش الارهابي 2014 على محافظة نينوى كان هناك رصد لنشاطات في العراق قبل السيطرة واعتماد الحرب السيبرانية أولاً من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وحشد المؤيدين وجمع المعلومات الامنية عن الواقع العراقي ، واستخدام قراصنة محترفين بالعمل الالكتروني وقادرين على إخفاء هويتهم يقومون باستهداف الاحزاب والافراد والمدن والاجهزة الامنية ووسائل الاعلام ، ولهم علاقات داخل وخارج العراق من جماعات ارهابية اخرى وهو مثل تحدي غير مرئي للأمن الوطني العراقي مع

([1]) محمد محمود ابراهيم الديب ،الجغرافية السياسية منظور معاصر ،(القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية ،2003)،ص 141.

([2]) مروان سالم العلي ، التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد 20 ،(تكريت: كلية العلوم السياسية ،2020)،ص58 .

([3]) امنية بكار ،الاساليب الاقناعية الموظفة من قبل التنظيمات الارهابية لاستقطاب الشباب عبر الميديا الجديدة :تنظيم داعش انموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد 27، (الجزائر :جامعة محمد لمين ،2017)، ص 232.

ضعف البنية التحتية الخاصة بالحماية الالكترونية من الهجمات السيبرانية ، وضعف القدرات المحلية في مجال أمن المعلومات ؛مما جعله عرضة للاختراق والتجسس من قبل العديد من الجهات الخارجية ولاسيما تلك المتعلقة بالأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية[1].

ويمكن تحديد أسباب إنشار ظاهرة الارهاب الالكتروني في العراق وتهديده للأمن الوطني الى ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق لاسيما أنها شبكات مفتوحة دون قيود أو حواجز أمنية ، مع غياب الحدود الجغرافية المكانية للشبكة المعلوماتية وعدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدمين وبالتالي مكنت التنظيم الدخول والاختراق بصفات وهويات وهمية مما يصعب اثبات الجريمة الارهابية ومكان نشرها لصاحبها ، وساعده في ذلك غياب التشريعات الوطنية والقانونية الصارمة لجريمة الارهاب الالكتروني [2]

ويستنتج مما سبق أن تداعيات الارهاب على الأمن الوطني العراقي أضحت بفعل تطور التكنلوجيا والمعلومات عابرة للحدود واكثر تهديدات على أمنه ؛ فبالرغم من أن العراق بحاجة لاعتماد استراتيجيات أمنية فعالة لحماية حدوده من المتسللين الارهابيين وزيادة فعالية المؤسسة العسكرية وأجهزة مكافحة الارهاب ، لكن لابد أيضاً التركيز على تطوير أمن المعلومات السيبراني وأجهزته وتطوير القدرات المحلية لمواجهة خطر التهديد السيبراني الارهابي على أمن العراق واستقراه.

2- سياسات العراق الحدودية

يجري التركيز على القيم الاساسية لتحديد أهمية حماية الأمن الوطني كونه يعتمد على مدى سعي الدولة بشتى الوسائل لضمان حماية أرضها وحدودها ومصالحها وقيمها الاساسية والذي يتطلب اعتماد سياسات داخلية وخارجية من قبلها وفي مقدمتها البناء الايديولوجي ، والتركيز على التنمية السياسية والاقتصادية ، وبناء القوة العسكرية كون الأمن يتحقق باكتمال كافة الابعاد، فضلاً عن مدى اهتمام الدولة بحماية حدودها من التهديدات الخارجية [3] .

([1])Mark Ward ,Iraq conflict breeds cyber –war among rival factions ,https\\www. BBCNews.com.
وللمزيد ينظر:علي زياد العلي ،التحديات غير المرئية للامن الوطني العراقي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: .https\\www.bayancenter.org

([2])عبدالله بن عبد العزيز بن فهد العجلان، الارهاب الالكتروني في عصر المعلومات ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول "حماية امن المعلومات والخصوصية في قانون الانترنت " ،(القاهرة :2-2008/4)،ص 18.

([3]) هيثم الكيلاني ، الامن القومي العربي والتحديات التي تواجهه ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 2، سنة 7، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2004) ،ص2.

ولابد عند توضيح سياسة العراق الحدودية لحماية الأمن الوطني وضع الأسس التي يجب على الدولة اعتمادها لتحقيق ذلك وهي كالآتي:

أ-على الدولة تحديد أهدافها اللازمة ولاسيما العليا منها عبر السلطة السياسية المختصة وترتيبها حسب الاولوية ومصلحة الدولة العليا.

ب- تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الاهداف عبر جمع المعلومات وتحليها ووضع الموارد اللازمة لتنفيذها فضلاً عن الوسائل البديلة ،وتوضيح الايجابيات والسلبيات لكل وسيلة[1] .

جـ- تحديد المؤسسات التي يقع على عاتقها حماية حدود الدولة لاسيما العسكرية منها التي يقع عاتقها حماية الامن الداخلي والخارجي[2].

د- تطوير المؤسسة العسكرية وإصلاح أجهزتها واعتماد استراتيجيات تتناسب مع مرحلة ما بعد داعش الارهابي من خلال التركيز على حصر عمل المؤسسة العسكرية في حماية الأمن الوطني ، وزيادة كفاءتها تدريباً وتجهيزاً ، لاسيما فيما يخص قوات أمن الحدود [3] .

هـ- وضع استراتيجيات لحماية الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية من الجريمة السيبرانية والارهاب الالكتروني عبر بناء القدرات الوطنية، وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني مع انشاء برامج لنظم الأمن في إطار تكنولوجي -تعاوني بين القطاعين العام والخاص[4].

و- حماية أمن الحدود العراقية البرية مع دول الجوار في اطار الخطة الأمنية التي وضعتها الحكومة العراقية بواسطة لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي واعتماد نشر الوحدات العسكرية على طول الحدود ،وتعزيز قوات الحدود بالأسلحة والطائرات المسيرة، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الأمنية لمنع تسلل داعش الى العراق[5].

([1])السيد عليوة ، عبد الكريم درويش ، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ،(القاهرة: مركز القرار للاستشارة، 2000)، ص 28.

([2]) مهند الغراوي ،استراتيجية الامن القومي تحليل ورأي ، ج1، (بغداد : مركز صفر للدراسات العسكرية والامنية والاستراتيجية ،2008)، ص 4 .

([3]) مروان سالم العلي ، استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة ما بعد داعش ،ورقة بحثية القيت في ندوة بناء السلام في العراق ، ،(بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2019)، ص 11-12.

([4]) استراتيجية الامن السيبراني العراقي ، (العراق : مستشارية الامن الوطني ، امانة سر اللجنة العليا لأمن الاتصالات والمعلومات) ،ص ص 8-9.

([5]) صفاء الكبيسي ، خطة العراق لتعزيز امن حدوده :اموال اضافية واسلحة متطورة ومسيرات ، "مقال"، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.alaraby.co.uk.

ز- حماية أمن الحدود البحرية ومنع التسلل وتهريب الاسلحة الموجهة للتنظيمات الارهابية والتي تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدولة من خلال تطوير عمل قوات أمن الحدود البحرية لمواجهة التهديدات الارهابية ومنع التسلل للداخل العراقي عبر الموانئ البحرية ،وتفعيل السيطرة البحرية المطلة على الخليج ومدخل شط العرب ، وتطوير اجراءات تأمين تلك الحدود بنصب الكاميرات وزيادة النقاط الأمنية عند الساحل وتعزيزها بالمراقبة الجوية وتكثيف الدوريات في المياه الاقليمية[1].

والعراق بحكم موقعه الجغرافي كونه دولة شبه قارية ويشترك بحدوده مع دول عدة تزيد من تعرضه للخطر تطلب اعتماد سياسة توسيع القوات المسلحة البرية والجوية لحماية الحدود لاسيما أن طول حدود العراق يشكل عامل يهدد أمنه الوطني إذا ما ترافق معها عدم توافق سياسي مع الدول المجاورة [2]، فعلى سبيل المثال يعاني العراق من مشاكل حدودية تؤثر على أمنه لاسيما مع الجانب التركي والقصف الجوي الذي يتعرض له من قبل تركيا ضد حزب العمال الكردستاني (pkk) والذي بدوره يهدد أمن العراق عبر عملياته ضد تركيا من الاراضي العراقيــة وما يستتبعه ذلك من اختراقات أمنية عسكرية تركية للحدود العراقية لاسيما مع اتساع الحدود وكونها ذات طبيعة تضاريس تصلح مخابئ لهذه الجماعات ؛ مما دفع الجانب العراقي اعتماد سياسة تحمي حدوده منها الغاء اتفاق الحدود لعام 1984 والذي كان يقضي بالسماح للبلدين عمليات مطاردة للمسلحين من حزب العمال الكردستاني بعمق (10كم) وهو ما أدى الى اختراقات حدودية من الجانب التركي في الجانب العراقي وبعمق (150كم) كونها تناقض علاقات حسن الجوار وقواعد القانون الدولي ومعاهدة الحدود العراقية –التركية عام 1926 وكنها تعد تهديد مباشر للحدود وما يستتبعه من رواج تجارة السلاح ودخول المجاميع الارهابية [3].

في الإطار ذاته يمثل التهديد الأمني من الجانبين السوري والسعودي من خلال انتقال التنظيمات الارهابية وزيادة نشاطها على الحدود العراقية ، فضلاً عن عمليات الجريمة المنظمة وارباك نظام الأمن

([1]) مسفر بن صالح الغامدي ، تطوير الاجهزة الامنية المعنية بأمن الحدود البحرية ومراقبة الملاحة البحرية ،(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،كلية العلوم الاستراتيجية ،ص ص 5-6.

([2])ابراهيم احمد سعيدة، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة ، (دمشق: الاوائل للنشر والتوزيع ،2006) ، ص 127.

([3])علي سلمان السلامي ، الابعاد الاقليمية والدولية للأزمة العراقية الكردية بعد عام 2003 ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 5 ، العدد 12 ،(القاهرة : مؤسسة الاهرام ،2011) ، ص 79.

وللمزيد ينظر : خالد حنفي علي ،التهديد الحدودي بين مأزق الدولة وتغييرات المنطقة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد201 ، المجلد 50 (القاهرة : مؤسسة الاهرام ،2015) ، ص4.

في المنطقة الحدودية [1]، الأمر الذي تطلب وضع علامات حدودية على طول الحدود العراقية –السورية بحوالي (216) علامة بين العراق وسوريا والاردن ، وادارة الحدود بالجانب العراقي بإقامة عدد من المخافر الحدودية باغ عدد(58) مخفر من الجانب العراقي وبفارق (200م) بين مخفر وآخر، فضلاً عن عمل ساتر ترابي واستخدام طائرات مروحية لحراسة الحدود ومنع تسلل المجاميع الارهابية الى العراق، اما من الجانب السعودي فقد اقيم حاجز أمني على طول الحدود لمنع تسلل الارهابيين ، وزيادة عدد قوات حرس الحدود ، وتطوير أجهزة تكنولوجية مرتبطة بالأقمار الصناعية لمراقبة الحدود والتي تتميز بطولها وطبيعتها التضاريسية وجبالها الوعرة لاسيما من الجهة الغربية وكانت سبباً في تهديد الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003[2] .

وكان من العراق لحماية حدوده وأمنه الوطني اعتماد سياسة (السد الدفاعي) والتي تتميز بإنجاز خندق حدودي بعمق (3 م) وارتفاع(3 م) مع سوريا لتأمين الساتر الحدودي ،ونصب كاميرات حرارية ، وتخصيص طائرات مسيرة وعلى مدار 24 ساعة حسب اتفاقيات دولية لتأمين الحدود ما بين القطاعات ولمسافة (10–12 كم) مع الحدود الايرانية[3].

ويستنتج مما سبق أن السياسات الحكومية كانت تستدعي اتخاذ اجراءات أمنية لحماية الأمن الوطني لكنها بالمقابل سياسات تحتاج الى اجراءات أكثر تشديداً لاسيما مع طول الحدود مع ثلاث دول دوار اقليمي والتي شكلت عبئاً على الدولة لاسيما إن عدد القوات المسلحة لا تغطي خط الحدود وأغلب الطرق الحدودية غير معبدة وعدم وجود عوائق طبيعية سوى السياج الحدودي ولاتزال الحدود حواضن للإرهاب وتسلل الارهابين الى العراق مهددين الامن الوطني العراقي .

الخاتمة

شكلت الحدود وسيلة ذات أهمية بمكان وترتبط أهميتها بجوانب عدة منها أمنية واقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، كون أمن الدول يبدأ من حدودها مع بروز ظاهرة العولمة ، وازدياد حركات انتقال السلع والافراد بين الدول وتشابك المصالح والعلاقات.

([1]) مهدي حسن الخفاجي ، امريكا مصدر الارهاب في العراق ،(بيروت: دار الساقي ،2015) ، ص ص 89–90.

([2]) عدنان كاظم جبار الشيباني ، الوزن الجيبولوتيكي للمملكة العربية السعودية،(اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة ،كلية الاداب ،2011) ، ص29. وينظر ايضاً : رضا محمد سليم ،الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، مصر/ الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية الاداب،2008)، ص 186.

([3]) امنة السلامي ، الجيش العراقي يعلن انجاز الخندق الحدودي مع سوريا بالكامل ووضع خطط جديدة ، ،"خبر" ، وكالة الانباء العراقية ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https\\www.ina.iq .

ومع ازدياد التعقيدات الأمنية في ظل تنامي مشكلات عابرة للحدود واختراقها حدود الدولة مثل الارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتي أفرزت واقع يهدد الأمن في العديد من الدول والذي يتطلب اعتماد سياسات داخلية ودولية تحد من مخاطر تلك التهديدات الأمنية ؛ لاسيما مع ظهور فواعل من غير الدول اتجهت لنمط من الحروب اللاتماثلية لا تتساوى فيه الاطراف بالقوة والوسائل والتنظيم ، وتهدد مختلف قطاعات الدولة ، وتزعزع الاستقرار السياسي للدولة وأمنها القومي ، بل وحروب بين دول الجوار في حال وجود اختراقات أمنية ونزاعات حدودية سواء على ارض الواقع او افتراضياً؛ مما يدفع الدول وضع اتفاقيات دولية والتصديق عليها تحدد من خلالها السياسات العامة لدول الجوار المرتبطة بحدود برية أو بحرية لحماية حدودها وتعد بمثابة قانون يسري في جميع الدول الموقعة على الاتفاقية.

والعراق عانى بعد عام 2003 من التهديدات الأمنية وكان ابرزها الارهاب من خلال سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية ولعل سبب فرض الارهاب سيطرته

هو ضعف الوسائل المعتمدة من قبل الدولة لحماية حدودها مع كثرة دول الجوار وطول الحدود البرية والبحرية وعدم اعتماد الوسائل المتطورة في المراقبة الحدودية ، والأهم من ذلك منع دول الجوار التدخل في شؤون العراق الداخلية أو اختراق سيادته كما يحدث مع الضربات التركية والتدخلات الايرانية ، فضلاً عن الاختراقات السيبرانية للأمن العراقي والتي اتاحت الفرصة للإرهاب التوغل في مفاصل الدولة مهدداً أمنها واستقرارها والسيطرة على مواردها الاقتصادية .

التوصيات

1- من الضرورة اعتماد سياسات داخلية تحمي الحدود من وضع قوانين وتشريعات وزيادة عدد قوات حرس الحدود وتعزيز التعاون بينها وبين سلطات الهجرة والجمارك .

2- عقد اتفاقيات دولية تحدد الاطار العام لإدارة الحدود من الدول المتاخمة ومنع تسلل الارهابيين وأفراد الجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيين .

3- تطوير البنية المؤسسية لمراقبة الحدود وحماية أمنها وتعزيز قدرات المقرات الحدودية ونقاط المراقبة .

4- اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة في مراقبة الحدود من نصب كاميرات مراقبة مركزية والاتصال بالأقمار الصناعية وتوفير الطائرات المسيرة لمراقبة الحدود.

5- الاهتمام بمنظومة الأمن السيبراني وتشريع القوانين الخاصة والفعالة وتطبيقها ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة وتعزيز الاجراءات الامنية لحماية العراق من الهجمات الخارجية الارهابية.

Book

1. David mutimer, critical security studies : in myriam dunn cavelty ,Victor mouer (eds) ,the routledge handbook of secueity studies ,(Abingdon: routledge ,2010).
2. Michael Josepn Smith ,Realist thought from weber to Kissinger ,(batom rouge ,jouisiona ,state university press,1986).

Magazines

1.Toni P.Fanner, Asymmetrical wafer from the perspective of humanitarian law and humanitarian action , international review of the red cross , V.87, N.875, 2005.

Letters and theses

1. Ibtissom Klait ,Realism explains theris of ISIS and the response of the two super powr :The United Staateand Russia despite their rivalry over Syria,(master thesis, Lebanonse: American university ,2016).
2. Yuliya G. Zabyelina ,the state and transnational organized crime: a case study analysis of criminal opportunities in the Russian federation and the united states ,(adissertion submitted to the school of international studies ,university of Trento,2013).

International Information network

1. Mark Ward ,Iraq conflict breeds cyber –war among rival factions ,https\\www. BBCNews.com.